

# دراسات في الاقتصاد الزراعي للدولة العباسية

## حتى نهاية القرن الثالث الهجري

للدكتور محمّد الدين السامرائي



لقد أدرك المسؤولون من رجال الدولة العباسية العلاقة الوثيقة بين أحوال الزراعة والمزارعين وبين واردات الخزينة وأن كل تحسن يطرأ على الحياة الزراعية ينعكس أثره على « الخراج » وغيره من الضرائب التي كانت تجبى من المزارعين أو تفرض على الزراعة (١).

إن ضخامة مصروفات الدولة بسبب الرواتب العالية نسبياً التي كانت تدفع إلى عدد كبير من رجالها وموظفيها بالإضافة إلى فقدان السلطة المركزية لمناجم الذهب والفضة في الولايات كانت تتبع الدولة في الماضي ثم انفصلت عنها مما اضطر الدولة إلى إقرار ذلك تحت ظروف الاعتراف بالأمر الواقع أو نتيجة للحرب ، جعلت بيت المال ضعيفاً إلى درجة أنه لم يعد قادراً على تغطية الاحتياجات الضرورية جداً (٢).

لذلك فقد تركز اهتمام الخلفاء في هذه الفترة على الزراعة في العراق كوسيلة لزيادة الموارد وتحسين الميزان المالي للدولة هذا بجانب إدراكهم إلى أن تبني سياسة المساعدة للمزارعين تعتبر سياسة ناجحة وقوية ، غير أن مصلحة المزارعين لم تؤخذ بنظر الاعتبار (٣).

ويبدو أن سياسة العباسيين الزراعية في هذا العهد كانت تسير ضمن خمسة خطوط رئيسية هي :  
الاهتمام بالأرواء ، الاشراف على نوعية المزروعات ، إصلاح نظام التقديرات والجباية ، إصلاح التقويم الزراعي ، وأخيراً نظام الإقطاع .

(١) التنوخي : نشوار - ج ٨ ص ٨٩ ، الدوري : إقتصادي : ٣٨ - ٤٧ .

(٢) برنارد لويس : في الانسكلوبيديا الإسلامية ، الطبعة الثانية . مادة ١١ « العباسيون » .

(٣) التنوخي : نشوار - ج ٨ ص ٨٩ ، مسكوية : ١ ص ٢٧ .

لقد أبدى العباسيون اهتماما كبيرا بنظام الري (١). فقاموا بحفر قنوات جديدة . وجلبوا عددا كبيرا من المتخصصين بشئون القنوات والأرواء من مناطق مختلفة ، فيشير الجاحظ مثلا إلى أن الخليفة المعتصم بالله قد جذب من الصين عددا من ( مهندسي الماء ) عند مدينة سر من رأى (٢).

وقد اقتبس قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي جانباً من نصيحة الوزير معاوية بن يسار للخليفة المهدي عن وجهته في نفقات الأرواء والتي ضمها في كتابه الموسوم و « كتاب الخراج » حيث كان يرى بأن نفقات الأرواء بما فيها من إنشاء شبكات الأرواء والتصرف وبناء السدود والنواظم وتقوية الضفاف يجب أن يتحملها بيت المال (٣).

ومع ذلك فإن هذه النصيحة - كما يبدو من النصوص - لم تؤخذ بنظر الاعتبار دائما إذ تتحدث المصادر عن ( نهر الصلة ) الذي تم حفره في عهد المهدي نفسه ، فبالرغم من أن نفقات الحفر قد دفعت من بيت المال فإن الخليفة قد أصدر أمره بمضاعفة الضريبة المفروضة على المنطقة المستفيدة لمدة خمسين سنة ، تعويضاً لبيت المال عن تلك النفقات . وقد تم بالفعل وضع شروط خاصة ، وقع المستفيدون من المزارعين عليها إشعاراً باعترافهم بمسئوليتهم في الدفع تجاه الدولة (٤).

ولقد أكد أبو يوسف على المسؤولية المالية للدولة لتغطية نفقات السدود والضفاف لدجلة والفرات ، وفي هذا المجال فإنه جعل الدولة مسئولة عن إعادة بناء السدود المنهارة نتيجة الفيضانات . ولقد أشار إلى أن مثل هذه النفقات يجب ألا تكون مسؤولية المزارعين خصوصا أولئك الذين يعملون في زراعة الأراضي ( الخراجية ) . وقد ذهب أبو يوسف إلى أبعد من ذلك إذ أشار إلى أن مسؤولية الدولة في هذا المجال يجب ألا تقتصر على ما يتعلق بدجلة والفرات فقط وإنما تشمل أيضا المشاركة في كرى قنوات الأرواء الرئيسية وهو يرى أن نفقات الأخيرة ينبغي أن يتحملها بيت المال والفلاحون المستفيدون من العملية مناصفة بينهما . أما عن القنوات الفرعية التي تسقي أراضي مملوكة خاصة أو التي تسقي المزارع والبساتين المملوكة للأفراد فإن جميع النفقات تقع على عاتق أصحاب الأرض (٥).

وعند حفر قنوات جديدة فإن الطريقة العملية لتغطية نفقات حفرها هي أن يدفع بيت المال الكلفة الإجمالية . ولقد زودنا الجهشاري بمعلومات مفصلة بخصوص كرى القاطول الأعلى وإنشاء قنوات توصيلية جديدة على عهد هارون الرشيد ، حيث بلغت الكلفة حوالي عشرين مليون درهم وقد تحملها بيت مال الدولة (٦).

وقد أورد الطبري مثلاً آخر عند حديثه عن

(٤) قدامة : كتاب الخراج - القسم المطبوع ،

ص ٢٤١ - ٤٢ .

(٥) أبو يوسف : كتاب الخراج . ص ٦٣ .

(٦) الجهشاري : الوزراء والكتاب . ص ٦٣ .

(١) الطبري : تاريخ ج ٣ ص ٢١٥٩ ، الصابي : الوزراء : ج ٧

ص ٢٥٦ .

(٢) الجاحظ : التبصر بالتجارة ، ص ٣٣٤ ، ٣٤ .

(٣) قدامة : الخراج ، : ورقة ١٠٠ ب .

ولقد كان في ديوان الخراج عددا كبيرا من المتخصصين بشئون الأرواء ، فكان هؤلاء يرسلون إلى حيث تظهر الحاجة إليهم . وكانت الحاجة إلى ( المساحين ) كبيرة لوضع التصاميم لحفر القنوات الجديدة ، وكذلك الحال مع ( المهندسين ) المتخصصين ببناء السدود والنواظم ، وغيرهم من الفنيين من ذوى الاختصاص بشئون الري .

بجانب هذا العدد الكبير من الفنيين المتخصصين كانت الحاجة ماسة إلى عدد آخر . من الخبراء الذين يدرسون المنازعات التي تحصل حول الأراضي أو مياه الأرواء وكذلك إلى أولئك المختصين بتوسيع وتعميق قنوات الري القائمة أو إنشاء قنوات جديدة . وكان البعض من هؤلاء يعملون كخبراء للإشراف على مشاكل كرى الأنهار أو المنازل . وكذلك المراقبين الذين يديمون مراقبة السدود والضفاف من أجل ضمان سلامتها باستمرار (٤) .

لقد كان جميع ما سبق ذكره يدخل ضمن اختصاصات ديوان الخراج ، غير أن واجبات مختلف أقسام الديوان فيما يتعلق بهذه الأمور يمكن حصرها استنادا إلى ما أورده البوزجاني تحت فقرتين اثنتين فقط هما الكرى أو العمارة ،

إنشاء المتوكل لمدينة المتوكلية في منطقة الماحوزة إلى الشمال من سامراء - حيث أشار إلى أن نفقات القناة الجديدة التي حفرت سنة ٢٤٥ هـ ( ٨٥٩ - ٨٦٠ م ) من أجل إرواء المنطقة الزراعية المحيطة بالمنطقة السكنية قد أدرجت ضمن المجموع الكلي للنفقات ودفعت من قبل بيت المال (١) .

على أن الأمر لم يكن على هذه الشاكلة باستمرار حيث إن الأمر على أى حال مرتبط بشخص الحاكم وطبيعة تفكيره واهتماماته ، فحتى الخليفة المعتضد الذي عرف عنه ، اهتمامه بالزراعة ورغبته في تحسين أحوالها ، أصدر أمرا بجمع مبلغ معين من أصحاب الضياع والإقطاعات التي تسقي من نهر دجيل وذلك تغطية لنفقات كرى هذا النهر ورفع صخرة كبيرة كانت تعترض مجراه (٢) .

ومن المحتمل أن هذا الإجراء أساسا هو نتيجة لكون الأراضي التي تسقي بواسطة نهر دجيل ملكا خاصا ، أو أنه قد اتخذ نتيجة للصعوبات المالية التي جابهت الدولة العباسية خلال هذه الفترة .

كان ديوان الخراج هو الذي يقوم بالإشراف على الأرواء وإدامة وسائل الري والسدود وما شاكلها . بالإضافة إلى المسئوليات الأخرى في هذا المجال (٣) .

القسم الذي نشره :

C. Cahen, Le service de L, irrigation en Iraq audebut du xie siecle, BEO, XIII, 1949-51, pp. 117-143.

(٤) الجاحظ : التبصر بالتجارة ، ص ٣٣ - ٣٤ ، البوزجاني : الحاوي ، ورقة ١٤٧ أ .

(١) الطبري : تاريخ . ج ٣ ص ١٤٣٨ ، نقل من قبل ابن الأثير في الكامل ج ٧ ص ٣٣ .

(٢) الطبري : تاريخ . ج ٣ ص ٢١٥٣ .

(٣) الصائي : الوزراء . ص ٢٥٦ - ٧ ، البوزجاني : الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية ، ورقة ٢٧٧



تشير المصادر ، بالإضافة إلى ذلك . إلى عدد كبير من العمال الذين كانوا يستأجرون من قبل الديوان للقيام بأعمال مختلفة ، فيشير صاحب الحاوي إلى « القياسين » الذين كانوا يشرفون على مناسب المياه سواء في فترة الفيضانات أو فترة الصيود بواسطة مقاييس خاصة مثبتة داخل مجاري الأنهار أو القنوات . ويشير كذلك إلى « الحفارين » و « النقالين » الذين كانوا يقومون بحفر القنوات الجديدة ونقل الأتربة إلى المحلات لها . وهناك أيضا « الرزامون » الذين يقومون بجمع القصب ورزقه في حزم لتدخل كمادة أساسية في جسم السد أو في تقوية الضفاف . وكان بجانب هؤلاء عدد من « السقائين » لإيصال وتوزيع مياه الشرب إلى العمال في ساحة العمل . وكان ديوان الخراج يقوم بدفع أجور أو تعويض خدمات هذا العدد الكبير من العمال إلا أنه في حالة كون العمل ليس من اختصاص الديوان أو أنه ليس من مسؤولية الدولة فإن مجموع النفقات التي تصرف على أى مشروع تحدد وتجيبي من المزارعين المستفيدين منه (٥) .

إن مسؤولية ديوان الخراج لا تقف عند هذا الحد . فلقد كان على ديوان الخراج أن يتدخل لحل الخلافات الحاصلة بين المزارعين والناطقة عن

والتحصين أو ( البنندات ) ، وكان الكرى أو عمارة الأرض تجري خلال الفترة التي تسبق الزراعة وكأنما كانت تمثل تهيئة وسائل الأرواء لما يتناسب مع الزراعة .

أما عملية التحصين فكانت تجري في الفترة التي تسبق الفيضانات وخلالها وذلك من أجل ضمان عدم تعرض المزروعات لأخطار الفيضان . عن طريق تقوية ضفاف الأنهار والقنوات والسداد المقامة لهذا الغرض ، وهو ما يعرف بـ ( تحصين الغلة ) (١) .

ولما كانت ( العمارة ) أو ( الكرى ) هي العامل الفعال في الإنبات ونوعية وكمية المحصول فقد أدرك المسؤولون أهميته وربطوا بينها وبين ( العبرة ) التي هي معدل الإنتاج للأرض (٢) .

وبجانب هؤلاء الفنيين فلقد كان هناك عددا كبيرا من المهندسين المتخصصين بشئون الأرواء ( مهندسو الماء ) في ديوان الخراج . واعتمادا على الجاحظ فإن الخليفة المعتصم - كما مر بنا - قد إستقدم عددا من هؤلاء من الصين عند تأسيسه لعاصمته الجديدة (٣) .

وقد استمر هذا النوع من التخصص حتى أواخر القرن الثالث ، كما يشير الصابي عند حديثه عن عصر المعتضد (٤) .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٥) البوزجاني : الحاوي ورقة ١٧٧ أ ، الطبري : تاريخ ج ٣

ص ٢١٥٣ ، قدامة : الخراج ، ورقة ١٠٠ ب .

(١) البوزجاني : الحاوي ، ورقة ١٤٩ أ ، ابن حوقل : مسالك ،

ص ٥٦

(٢) مسكوية : ج ٢ ص ١٢٨ .

(٣) الجاحظ : التبصر بالتجارة ص ٣٤ ، يعقوبي : البلدان ،

ص ٢٦٤ .



والسدود وكري مجاري الأنهار وقنوات مياه  
الرأى <sup>(٤)</sup> .

وقد أوردت المصادر كثيرا من المعلومات عن  
مشاريع عامة لإعادة تعمير واستغلال العديد من  
السدود القديمة في أرض العراق وتبقى ملاحظة  
أخيرة في هذا المجال هي : أن المصروفات التي يتم  
اتفاقها بواسطة مجلس الحوادث في ديوان النفقات  
تمثل جزءا لا يستهان به من المصروفات العامة وربما  
كان ذلك بمثابة التعويض عن الأضرار والخسائر  
الناجمة عن « الحوادث الواقعة » كالفيضانات  
وضربات أرجال الجراد للحقول أو المنتجات  
الزراعية <sup>(٥)</sup> .

وعند البحث في مدى إشراف الدولة الإسلامية  
وعنايتها بالزراعة فإن المصادر تشير إلى أن موقف  
الدولة من المزارعين وبقية سكان السواد كان يهدف  
إلى تأمين العدالة من جهة وإلى تحسين أحوال معيشة  
الأمة من جهة أخرى . ولقد نقل لنا ابن أبي الحديد  
مثلا نصيحة الخليفة علي بن أبي طالب ( رض )  
لعمّاله والتي طلب فيها منهم الاهتمام بأحوال أراضي  
الجراح وبسكانها « لأن في صلاحهم صلاح  
للأمة » <sup>(٦)</sup> .

كما حفظ لنا كل من الطبري والجهشياري  
التعليمات التي أصدرها الخليفة هارون الرشيد

اختلاف وجهات نظرهم بخصوص الأرواء أو مياه  
الرى وذلك ضمانا للعدالة والاستعمال المناسب  
لمياه الرى . فعند حصول مثل هذا النوع من  
الخلافات يرسل ديوان الخراج عددا كبيرا من  
عماله لتيسير وتوضيح المسألة المختلف عليها .  
ويشمل هؤلاء عادة عددا كبيرا من المهندسين  
والخبراء الذين يقدمون تقاريرهم إلى القسم المختص  
في الديوان عن المسألة بعد بحث وتحري دقيقين ،  
وبعد استطلاع مختلف وجهات النظر . كان هناك  
العرف الخاص المعروف « بالحريم » والذي  
لا تنحصر آثاره على تحديد حدود الأرض  
والحقول المترتبة عليها بل يتسع ليشمل « حريم  
المياه » و « الأنهار ، والينابيع والآبار » <sup>(١)</sup> .

وقد أورد الصابي معلومات <sup>(٢)</sup> وافية تظهر  
مدى إهتمام الخليفة المعتضد في حل مثل هذه  
المشاكل بشكل يحقق العدالة ويضمن  
مصالح المزارعين <sup>(٣)</sup> . غير أن هذه اللجان قد  
تستعمل أحيانا ضد مصالح الكثيرين من المزارعين  
ولمصلحة عدد محدود من المتواطئين مع اللجنة من  
أصحاب الضياع .

والخلاصة ، فإن المصادر تشير باستمرار  
وبشكل واضح إلى أن من جملة مسؤوليات ديوان  
الخراج إنشاء وضمان استمرار سلامة القنوات

تقرير في تحريات في منطقة ديالى ، ص ٨٠ ، ملحق رقم ٢٥  
ص ٤٥ - ٤٨ .

آدمز ، أرباك جسي ، Land behind Baghdad ( ١٩٦٥ )  
شيكاغو - لندن ) ، ص ٩٨ وما يليها .

(٥) قدامة : الخراج ، ورقة ٥٨ .

(٦) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ١٧ ص ٧٠ .

(١) أبو يوسف : الخراج ص ٥٧ ، قدامة : ورقة ٩٩ أ -  
ب EI 2 مادة « فلاحه » .

(٢) الصابي : السوزراء ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، السوروري :  
الاقتصادي ص ٣٩ .

(٣) الصابي : المصدر السابق .

(٤) EI 2 مادة « فلاحه » ، مديرية الآثار القديمة في العراق -



(رض) إلى عمّاله على الخراج والتي أوصاهم فيها بالعدالة والإحسان (١).

إن مثل هذه الإشارات يمكن أن تعبر بصورة عامة عن وجهة النظر الرسمية التي ظلت سائدة حتى نهاية القرن الثالث. فيمكن ملاحظة استمرار نفس الاتجاه في حدود نهاية القرن الثالث إذ أورد الصابي نص الرسالة التي عمّمها الوزير الصالح علي بن عيسى إلى عمال الدولة العباسية على الخراج من أجل ضمان العدالة (٢).

أما من الناحية العملية فمما يؤسف له أن التطبيق لم يكن يتسم دائماً بروح العدل والتسامح. إن من المؤكد تاريخياً قيام الدولة العباسية بتسليف المزارعين النقود والبذور وحتى الحيوانات المساعدة في الزراعة في بعض الحالات. فيشير القاضي التنوخي إلى حالات معينة قامت السلطة خلالها بتقديم مثل هذه المساعدات (٣).

كما أن مجلس الحوادث في ديوان النفقات - كما أشرت قبل قليل - كان يقوم بالصرف على الزراعة عند حدوث الأزمات. غير أن هذه الصورة ناقصة إذا عرضت على هذا الشكل دون إكمال

لجوانبها الأخرى، فإن كل الأموال التي يجري صرفها أو تسليفها في هذا الباب تسترد عند نضوج أول محصول تالي لتوزيعها (٤).

وفي حالات الأزمات المفاجئة حين تتضرر المنتوجات الزراعية وتسوء حالة المزارعين تقوم السلطة بالتعويض عن الأضرار الناجمة، فيذكر الخطيب البغدادي أن الخليفة المعتصم بالله قد أمر بصرف مبلغ خمسة ملايين درهم دفعة واحدة تعويضاً للمتضررين (٥).

وفي بعض الحالات كانت الضرائب الزراعية تخفف أو يعفى منها الفلاحون لفترة قد تطول أو تقصر كتعويض مناسب. إن مثل هذه الحالة كانت تطبق في بعض الأحيان خلال القرن الثالث الهجري (٦).

ولقد ظهرت مصطلحات خاصة لتعريف مثل هذا التخفيف أو الإعفاء من الضريبة الزراعية (كلاحتمال) الذي يتضمن إعفاءً عاماً عن الضريبة لمدة محدودة (٧).

أما (الخطيطة) و (التركيبة) و (التشويغ) فهي تخفيضات خاصة بمختلف

(١) الجهشباري: الوزراء، ص ٢٣٣، الطبري: تاريخ، ج ٣٠ ص ٧٤٨، الدينوري: عيون الأخبار، ج ١ ص ١٣.

(٢) الصابي: الوزراء، ص ٣٣٦ - ٣٣٨، مسكوية: ج ١ ص ٢٧.

(٣) التنوخي: نشوار، ج ١ ص ٦٦.

(٤) التنوخي: نشوار المحاضرة، ج ١ ص ٦٦، الصابي: الوزراء ص ٣٣٨، النويري: نهاية الأرب، ج ٨ ص ٢٥٠.

- ٢٦٠ -

(٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ١٤٩/٤، إبسن

الأثير: الكامل، ج ٦ ص ٢١٥.

(٦) الطبري: تاريخ، ج ٣ ص ١٥٣٥، طيفور: بغداد، ص ٢١١، أبو يوسف: الخراج ص ٣٣، الأصطخري: المسالك، ص ١٤٢.

(٧) الأصفهاني: الأغاني، ج ٥ ص ٤١٩، الخوازمي: مفاتيح العلوم، ص ٦٠، دوزي: القاموس، ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠٠أ، وأنظر:

Cahen, C., « Review of Lokkegaards Islamic Taxation » Arabica, I (1954), PP. 346-353, Bosworth, "Abu Abdullah at-Khawarismi." JESHO, Vol. XII. Part II (1969), P. 134.

أرضي كورة شمشاط من الخراج وجعلها  
( أراضي عشرية ) كما أنه زود المزارعين فيها  
بوثائق رسمية تثبت ذلك النقل . (٣)  
وبقدر ما يتعلق الأمر بموضوع بحثنا في  
هذه الفقرة فإن هذا التصرف من جانب  
الخليفة قد خدم المزارعين ورفق عنهم إلى  
درجة كبيرة بغض النظر عن الأضرار المترتبة  
عنه بالنسبة لبيت المال من جهة والمخالفة  
الشرعية بتحويل أراضي ( الخراج ) التي هي  
بحكم الوقف العام إلى أراضي مملوكة خاصة .

بالإضافة إلى ما سبق فإن المصادر تتحدث عن  
تدخل السلطة بشكل مباشر في تحديد نوعية  
المنتجات الزراعية التي يجب أن تزرع في أراضي  
الخراج في كل فصل من فصول السنة الزراعية  
ولعل ذلك ناجم عن رغبة المسؤولين في ضمان  
توريد كميات كافية من الواردات إلى بيت المال  
سنويا إضافة إلى التحكيم الاقتصادي لمنع حصول  
الأزمات الاقتصادية أو الغذائية . (٤)

وتساهم السلطة بدرجات متفاوتة في حل  
الخلافات التي تحصل بين المزارعين أو أصحاب  
الأراضي حول الحدود الفاصلة بين أراضيهم أو  
حول المياه الخاصة بالري والحقوق المرتبطة بها أو  
بخصوص تقوية الضفاف وكري القنوات  
والأنهار (٥) ، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بحقوق

المستويات للفترة التي تمتد خلالها  
التخفيض . (١)

وعلى الرغم من القيود الشرعية المفروضة  
على ملكية الأراضي الخراجية التي تمنع انتقالها  
إلى الأصناف الأخرى من صيغ التملك (٢) ،  
فإننا يمكن أن نلاحظ تغييرا عمليا يطرأ على  
البعض منها لتصبح ( أراضي عشر ) بعد ما  
كانت ( أراضي خراج ) ومع أن هذا التغيير  
يبدو لأول وهلة تخفيفا في الضريبة المفروضة  
على الأرض وهو أمر يدخل ضمن  
اختصاصات الإمام لاجدل حوله ، كما أنه  
ظاهريا لا يعكس تغييرا في الصيغة القانونية  
للملك فإن الأمر من الناحية التطبيقية  
وخاصة فيما يتصل بالأموال المترتبة على هذا  
التحول أو ( التخفيض ) الظاهري تكون  
عميقة وأساسية . وتزداد الصورة وضوحا  
بعد مضي الجيل الأول من المستفيدين إذ نجد  
أن الأرض تنتقل إلى الورثة في حين لا نجد من  
يسوغ انتقال أراضي الخراج وفق هذه الصيغة  
على اعتبار أنها ملكا مشتركا لجميع الأمة  
الإسلامية وأن سنة الخليفة الراشد عمر بن  
الخطاب ( رض ) صريحة في هذا المجال .  
يشير الطبري إلى أن الخليفة المتوكل قد  
أقدم سنة ٢٤٥هـ / ٨٥٥م على نقل جميع

(٤) الصايي : الوزراء ٢١٦ .

(٥) الصولي : أدب الكتاب ٢١٢/٣ - ٣١ ، ابن الأثير :  
الكامل ، ٣٣/٦ .

(١) قدامه : الخراج ، ورقات ٨٦ - ٨٧ .  
الخوارزمي :

(٢) أنظر مثلا : ابن رجب : كتاب الأشجار ( مخطوط ) وزقة  
١٨٦ .

(٣) الطبري : تاريخ ، ج ٣ ص ١٤٢٨ .

( المزارعة ) و ( المساقاة ) و ( إحياء الأراضي الموات ) (١) ، وكذلك الأمور المتصلة ( بحريم ) المياه المخصصة للري سواء كانت في الأنهار أو القنوات أو الآبار . (٢)

إن جميع الخلافات المشار إليها آنفا يجري التحقيق فيها ومعالجتها من قبل لجان خاصة تشكل كلما دعت إليها الضرورة . (٣)

وكان الخليفة في بعض الحالات الخاصة - يشرف بنفسه على مثل هذه اللجان وربما يعطي وجهة نظره ولكن بشكل عام فإن القضاة - وهم من الناحية النظرية يمثلون الخليفة - يقومون بهذا الإشراف .

ولقد جرت محاولات متعددة لإزالة التناقض الواقع بين المبادئ الإسلامية وبين بعض تطبيقات العرف المحلي الخاص بالزراعة ، وتحدث المصادر عن مجالس إدارية خاصة كانت تعقد تحت إشراف الخليفة شخصيا أو تحت إشراف من يخولهم من القضاة لبحث أغلب التغيرات الحاصلة بهذا الخصوص في مختلف الأقاليم ، لقد أشار قدامه ابن جعفر إلى ذلك عند حديثه عن عملية تثبيت الحدود التي أشارت إلى أنها كانت إحدى أعمال ديوان الخراج المهمة (٤) .

وفي الواقع فإن ديوان البريد كان مسئولاً عن تزويد مركز الدولة بتقارير دورية بشكل مستمر

عن الزراعة وأحوال المزارعين . ويشير الطبري مثلاً إلى رسائل يومية تصل بشكل رتيب من متولي فروع ديوان الخراج في الأقاليم إلى الخليفة أبي جعفر المنصور (٥) في سنة ١٥٨ هـ / ٧٧٤ م . إن المعلومات التي تضمنتها هذه الرسائل تتصل بأمور متعددة فيما له علاقة بالمصلحة العامة وعلاقة الناس بالإدارة والأوضاع السائدة في الأرياف والحالة التي يعيشها المزارعون . وكان الخليفة عادة يأمر بإجراء التحقيق الفوري مع العمال المسؤولين إذا ما حصل أى تغيير غير متوقع أو غير طبيعي في أحوال المزارعين والزراعة (٦) . وليس لدينا ما يدعو إلى الافتراض بأن هذا التقليد أو الإجراء الإداري قد ألغى خلال الفترة التالية والممتدة حتى نهاية القرن الثالث .

وعلى العكس من ذلك فقد قدم لنا قدامة بن جعفر نموذجاً لنسخة وثيقة رسمية خاصة بتعيين أحد رؤساء فروع ديوان البريد في أحد الأقاليم ، عهد بتولية عامل بريد والتي تشير بشكل واضح إلى استمرارية التقليد المشار إليه آنفاً حتى خلال القرن الرابع الهجري (٧) .

وبجانب ذلك فقد كان الخليفة يترأس مجلساً خاصاً للنظر في ظلمات الناس ضد العمال والولاة يسمى ( مجلس المظالم ) . حيث كان يستمع ويدقق في الظلمات المرفوعة ويصدر أوامره

(٤) قدامة : الخراج ( مخطوطة ) ورقة ١٨ أ .

(٥) الطبري : تاريخ ج ٣ ص ٤٣٥ .

(٦) المصدر السابق : ج ٣ ص ٤٣٥ .

(٧) قدامة بن جعفر : الخراج ، الأوراق ١٦ أ - ١٧ أ

(١) يحيى بن آدم : الخراج ، ص ٧٢ ، الأرقام ، ص ٣٠٩

- ٣٥٥ .

(٢) المصدر السابق ، أبو يوسف ، الخراج : ص ٥٧ ، الخراج ( المخطوطة ) الأرقام ، ١٩٩ - ١٠١ ب .

(٣) الصولي : أدب الكتاب ، ج ٣ ص ٢١٢ - ٢١٣ .



من قبل الوزير الصالح على بن عيسى ، في أوائل القرن الرابع الهجري أمرهم فيه « بالاجتهاد في العمارة » ، وقد ذكر في آخر كتابه هذا قوله: « وهذا عنفوان السنة وأول الافتتاح ووقت حموم الخراج ولست أعلم ما يجب أن أطالبك به ... وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عنده ولا هودة في حق من حقوق أمير المؤمنين أعفى عنه ولا درهم من ماله لمسامح فيه ولا تقصير في شيء من أمور العمل » (٦) ، وتضمن كتاب آخر للعمال بخصوص المظالم . أن يجري الاعتماد في كشف حقائق الأحوال على « أوثق ثقاتك وأصدق كفاتك حتى يصبح لك أمره فيريك بالظلم فيه موقعه وتضع الإنصاف موضعه وتحتسب من المظالم ما يوجب الوقوف عليه ويستوفي الخراج بعد ذلك من غير محاباة للأقوياء ، ولا خيف على الضعفاء ... ويكون العدل على الرعية كاملا والإنصاف لهم شاملا (٧) .

إن جميع هذه النصوص تؤكد أن العدالة في مجالس المظالم قد شملت أغلب المشاكل الزراعية التي جابهت المزارعين خلال الفترة موضوع البحث . ولقد كان بإمكان المسؤولين التأثير بشكل

الصارمة برد الحقول في الحالات التي يتوصل فيها إلى قرار يطمنن فيه إلى أن القضية قد جرى فيها ظلم أو أنها قد جرت بشكل يتناقض مع العدالة (١) .

وكقاعدة عامة ، كان على الوزير العباسي أن يستمع شخصيا إلى جميع الظلمات المرفوعة ضد أى موظف أو مسئول في الإدارة العباسية . وقد طبق الوزير أحمد بن أبي خالد هذه القاعدة خلال فترة وزارته للخليفة المأمون (٢) . وقد تولى عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد مسؤولية رئاسة لجنة التحقيق التي شكلها مجلس المظالم والمتعلقة بالخلاف الحاصل حول توزيع مياه الأرواء في طسوج بادوريا في السواد (٣) .

ولقد قدم القاضي التنوخي أمثلة كثيرة أخرى تؤكد بأن حالات مشابهة من هذه المظالم قد جرى حلها من قبل هذا الوزير (٤) . كما أشار كل من الصائي وابن مسكوية إلى مناسبة أخرى حين نشب الخلاف بين المزارعين في منطقة بادوريا وبين جباة خزينة الخراج بخصوص الضريبة المستحقة الدفع ، حيث رأس لجنة التحقيق متولي ديوان الدار (٥) . وقد نقل لنا ابن مسكوية صورة كتاب جرى تجميعه إلى جميع عمال الدولة العباسية على الخراج

(٣) الصائي : الوزراء ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) التنوخي : الفرج بعد الشدة ، الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٥) الصائي : الوزراء ص ٣٥٩ ، ابن مسكوية : ج ١ ص ٣١ .

(٦) ابن مسكوية : تجارب ج ٥ ص ٩١ - ٩٢ .

(٧) المصدر السابق : ج ٥ ص ٩٢ - ٩٣ ، وانظر :

E. tyan, Histoire de L, organisstion Judiciaire en pays d, Islam, leiden, 1960, Amedruz, H. "The Mazalim Jurisdiction in The Ahkam Sultaniyya of mawardi", JRS, 1911, pp. 635 ff.

(١) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٥٠ ،

الأزدي : تاريخ الموصل ، ونسخة مصورة عن الأصل محفوظة

في مكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن ،

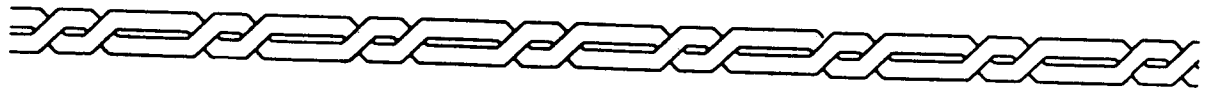
القسم الثاني ص ٢٠١ ، الأبشهي : المستطرف من كل فن

مستطرف ج ١ ص ٢٤٠ ، وانظر أيضا : الصولي :

المصدر السابق ج ٣ ص ٢١٢ - ٢١٣ الصائي : الوزراء

ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ابن الأثير : الكامل . ج ٦ ص ٣٣ .

(٢) طيفور : بغداد ، مخطوطة المتحف البريطاني رقم ADD23318 الورقة ٨٨٨ أ .



إضطراب وعرقلة لطرق التجارة أو تهديد سلامة  
التجار والبضائع على حد سواء ، هذا إلى جانب  
الدراسة المتفحصية المقارنة لكمية الإنتاج الزراعي  
المتحقق فعلا مقارنة بالكمية التي يطلب عرضها في  
الأسواق حيث إن موازنة العرض والطلب من  
المسائل المهمة جدا في المحافظة على استقرار الأسعار  
وحصول الاستقرار الاقتصادي بشكل عام .  
ولقد تحدثت المصادر بكثرة وبشكل متكرر عن  
حالات الأزمات وارتفاع الأسعار والتضخم  
النقدي التي جابهتها الدولة الإسلامية - وخاصة  
خلال القرن الثالث الهجري <sup>(١)</sup> .

ومع كل الاختلافات الفرعية التي قد تحصل بين  
مختلف المذاهب الإسلامية ووجهات نظر الفقهاء  
المسلمين بخصوص المسائل المالية والتنظيمية  
المختلفة ، فإن آراءهم قد اتفقت بشكل عام على  
القول بأن المبادئ الإسلامية قد كرهت السيطرة  
على الأسعار <sup>(٢)</sup> . غير أن المسؤولين في الحكومة

مباشر ، بل وحتى السيطرة على الأسعار كما كانوا  
يقومون بالتدخل في أوقات الأزمات لإيقاف  
ارتفاع الأسعار بفاعلية ، ولعل مما يجدر ذكره  
يخرج عن إطار موضوع البحث التركيز هنا على  
مناقشة الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار  
أو الأسباب العديدة التي تقود إلى حصول  
الأزمات ، إن أثر الإجراءات الحكومية يمكن  
ملاحظتها بوضوح ، فلقد أبرزت المصادر أسبابا  
مختلفة تشكل في مجموعها الأسباب الحقيقية  
المتداخلة التي تعمل على تكرار مثل هذه  
الأزمات ، فبعض هذه المصادر ركزت على عوامل  
طبيعية كالفيضانات أو قلة مياه الأرواء أو إنقطاع  
الأمطار ، وكذلك الحيوانات الضاربة وتفشي  
الأمراض كأسباب أساسية في الأزمة ، إلا أن البعض  
من المصادر قد ركز الأضواء على الفوضى السياسية  
الضاربة والفعاليات العسكرية التي قام بها الجيش  
العباسي ضد حركات التمرد وما ينجم عن ذلك من

أنظر : ابن الأثير : الكامل ، الجزء ٦ ص ١٨٦ ، وعن أزمة  
سنة ٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م أنظر : الطبري : التاريخ قسم ٣  
ص ٢١٨٢ ، وانظر أيضا :

E. Ashtor-Strauss, "Quelques Indications sur les  
Revenus dans L'Orient Musulman au Haut Moyen  
Age" "JESHO, II (1959), pp. 262 ff, idem, Histoire de  
Prix et des Salaires dans L'Orient medievale, Paris

1969.

(٢) الترمذي : كتاب البيوع ، رقم ٧٣ ، أبو داود : كتاب  
البيوع ، رقم ٤٩ ، ابن ماجه : كتاب التجارات ٧٣ ،  
الدارمي : كتاب البيوع ، رقم ١٣ ، أحمد بن حنبل :  
المسند . ج ٢ ، الأرقام ٣٣٧ ، ٣٧٣ ، ج ٣ الأرقام ٨٥ ،  
١٥٦ ، ٢٠٨ ، وكذلك أنظر ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب  
الحسبة ص ١٨ رقم ١٦ ) .

(١) عن أزمة سنة ٢٠٦ هـ / ٨٢١ هـ أنظر : الأزدي : تاريخ  
الموصل ج ٢ ص ٣٠٧ ، وكذلك عن أزمة سنة  
٨٢٢/٢٠٧ - ٨٢٣ م أنظر : المصدر :  
السابق ج ٢ ص ٣٠٧ ، ابن الأثير : الكامل :  
ج ٦ ص ٥٧ ، وعن أزمة سنة ٢٠٨ هـ / ٨٢٣ - ٨٢٤ م  
أنظر : الطبري : تاريخ القسم الثالث ص ١٠٦٦ ، وعن  
أزمة سنة ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ - ٨٥٩ م أنظر : ابن الأثير ج ٧  
ص ٣٢ ، وعن أزمة سنة ٢٥٨ هـ / ٨٧١ م أنظر : ابن الأثير  
ج ٧ ص ١٠٢ ، وعن أزمة سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٣ م أنظر :  
الطبري : تاريخ ج ٣ ص ١١٨٥ ، نقله ابن الأثير : الكامل  
ج ٧ ص ١٠٨ ، وعن أزمة سنة ٢٦٧ هـ / ٨٨٠ م أنظر :  
ابن الأثير : ج ٧ ص ١٣٥ ، وعن أزمة سنة  
٢٧٢ هـ / ٨٨٥ م أنظر : الطبري : تاريخ  
القسم ٣ ص ٢١١٠ ، وعن أزمة سنة ٢٨١ هـ / ٨٩٤ م

مما يسبب وقوع المآسي للمجتمع والدولة على السواء (٢) .

ولعل من المناسب أن نشير أنه في مثل هذه الحالات الأخيرة قد يجري اتخاذ خطوات جذرية أكثر ، بحيث يظهر بوضوح التدخل الفعلي للدولة في السيطرة على الأسعار . مثل هذه الإجراءات قد اتخذت حوالي أواخر القرن الثالث الهجري حيث تعرضت أسعار الحبوب إلى ارتفاع كبير وحصلت نتيجة ذلك أزمة واسعة النطاق في أسعار المواد الغذائية وكان ذلك قد تسبب عن ( الضمان ) الذي عقدته الدولة على الوزير حامد بن العباس . وقد ألجأت هذه الأزمة الخلافة على التدخل وإلغاء الضمان المعقود وعلى فتح جميع مخازن الحبوب في السواد وكذلك مخازن الوزير حامد بن العباسي وبيع محتوياتها بأسعار بسيطة لمكافحة الغلاء (٣) .

وتتأثر الأسعار بشكل عام بحالة وفرة المواد المعروضة وبالطلب الموجه إليها وباختصار بقانون العرض والطلب ، وهكذا فإننا نجد أن أسعار الحاصلات الزراعية خلال فترة وفرتها عند تحسن الإنتاج ووفرة المواد ، تنخفض دون المعدل العام للأسعار حيث تواجه الدولة مشكلة من نوع جديد . إذ يشمل الأثر السيئ لهذه الحالة جهات متعددة وعلى الرغم من جوانبه الحسنة في المستهلكين ، فإنه يصيب خزانة الدولة كما يصيب

العباسية قد تمكنوا من تجاوز هذه العقبة دون أن يصطدموا بأحكام الشريعة في هذا الخصوص إذ أنهم قد أثروا بفاعلية في رفع الأسعار أو خفضها أو ثباتها عن طريق دخولهم في العملية التجارية في أسواق المنتجات الزراعية وبشكل خاص ما يتعلق منها بالحنطة والشعير . إذ كانت خطتهم تتركز في اتخاذ كميات الحبوب المخزونة في مخازن السواد واسطة للتأثير عن طريقها على معدلات الأسعار (١) .

وبهذه الطريقة تمكنت السلطة من التحكم في مستويات معتدلة ومعقولة لأسعار هذه المنتجات في الأسواق ولم يعد بإمكان المحتكرين من التجار التأثير في رفع مستويات الأسعار فإنهم إن قاموا بذلك تدخلت الدولة فعرضت مخزوناتا بأسعار مخفضة مما يضطر التجار على مجاراة أسعار الحكومة وحتى التنافس معها بتخفيض أسعارهم قليلا عن أسعارها للحصول على الأرباح عن طريق بيع سلعتهم إلى المستهلكين . غير أن من الخطأ أن نتصور أن ذلك يعكس سياسة ثابتة مستمرة تتخذها السلطة أساسا في مجابهتها سواء للأزمات الاقتصادية وارتفاع مستويات الأسعار أو لمعالجة مشاكل الاقتصاد الزراعي بشكل عام . فالوقائع تشير إلى أن مثل هذه الإجراءات قد جرى اتخاذها فقط في حالات الأزمات الحادة الخطرة التي يخشى أن تتطور إلى حالات فوضى أو تعود إلى التمرد وفقدان النظام

عبد العزيز السدوري : دراسات ص ٢٠٣

(٣) عن ذلك أنظر : ابن مسكويه : تجارب ، ج ١ ص ٧٢ - ٧٥ .

(١) عريب القرطبي : صلة تاريخ الطبري ص ٨٤ - ٨٥ ، ابن

مسكويه : تجارب الأمم . ج ١ ص ٧٢ - ٧٥ ، حمزه الأصفهاني : تاريخ . ص ١٣٠ .

(٢) الطبري : تاريخ القسم ٣ ص ١٦٠ - ١٦١ ، وانظر :



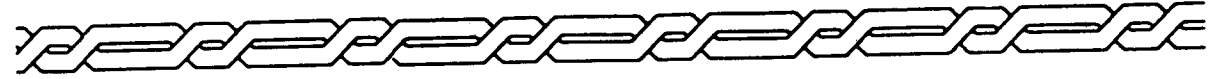
الملاكين والفلاحين والعمال الزراعيين على حد سواء . ومما يلاحظ هنا أن المصادر لا تشير إلى أى نوع من أنواع المساعدة المباشرة من جانب الحكومة العباسية إلى هذه الفئات من المتضررين بتدهور أسعار المنتجات هذه وعلى عكس المتوقع ، فإن السلطة كما يظهر ، تبدي اهتماما كبيرا من جانبها بمصلحة بيت المال بالدرجة الأولى وتلتزم بضمان كون خزينة الدولة في وضع جيد . ومع أن ما تضمنته مصادرها من معلومات لا يعكس اهتمام المسؤولين بما يتحملة المنتجون الزراعيون في فترة البحث من عبء نتيجة هذا التدهور في الأسعار فإن المصادر تقدم صورة مناقضة لما يتوقع الباحث في هذا المجال ، فعندما تشعر السلطة أن حالة وفرة الإنتاج تشير إلى احتمالات انخفاض الأسعار فإنها لا تبادر إلى الإسراع ببيع المخزون من الحاصلات في مخازنها قبل حلول الموسم الجديد فقط ، ولكنها تشرع أيضا في بيع حصصها مسبقا من منتج الموسم القادم في وقت مبكر وقبل المباشرة بجمعه من أجل تجنب تحملها أية خسارة محتملة <sup>(١)</sup> على أننا يجب أن لا ننقع في خطأ التعميم والشمول إذ أن ذلك لا يمكن أن يعتبر القاعدة العامة التي التزمت بها الدولة على الدوام .

وقد حفظ لنا الدمشقي في كتابه الإشارة إلى محاسن التجارة ، نص رسالة الخطاب الذي بعثه الخليفة المأمون إلى متولي ديوان الخراج أحمد بن يوسف الكاتب تضمنت الإشارة إلى الموسم

الزراعي الممتاز والحاصل الغزير الناجم عن الحصاد كما تضمنت الإشارة إلى الخسارة المتوقعة مما ينجم عن هذا الإنتاج الكثير ، ولذلك فقد أصدر الخليفة المأمون أمره إلى متولي ديوان الخراج هذا بأن يعمم أمرا إلى جميع عمال الخراج في الدولة بأن يبادروا ببيع ما في عهدهم من مخزون الحبوب في مخازن ديوان الخراج في الأقاليم <sup>(٢)</sup> إن مثل هذا الإجراء ينبغي أن يفهم على أساس النظر في مصلحة بيت المال بشكل مباشر غير أنه يعكس - إلى حد كبير - عدم الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة المزارعين إذ أنه يعبر عن عدم إدراك الأضرار الكبيرة التي سيلحقها مثل هذا الإجراء لمصالحهم حيث إن مخازن الديوان تحتوي على كميات كبيرة من أغلب المنتجات من الحبوب التي يحتاجها المستهلكون ويتركز عليها الطلب في الأسواق . إن ذلك قد أدى دون أدنى شك إلى إغراق الأسواق بهذه السلع وتدهور الأسعار بشكل حاد نتيجة لذلك ، وهذا بدوره أدى إلى عرقلة أو إلغاء قوة أو أثر المساومة التقليدية بين المنتجين والتجار الذين لم يعد بإمكانهم شراء كميات إضافية من الإنتاج - هي في الواقع كميات الإنتاج للموسم الجديد - إن العبء الأكبر من الآثار السيئة لكل ذلك يقع بشكل مضني على كواهل المنتجين الزراعيين . ويضاف إلى ذلك حقيقة موضوعية قائمة تشير إليها المصادر باستمرار وهي أنه ولعدة أسباب مختلفة يفضل التجار وخاصة - تجار الجملة - التعامل مع مخازن الخراج

(١) الدمشقي : الإشارة إلى محاسن التجارة . ص ٤٨ .

(٢) الدمشقي : الإشارة إلى محاسن التجارة . ص ٤٨ - ٤٩ .



والشراء من الدولة على الشراء من المنتجين الأفراد<sup>(١)</sup>.

إن مسؤولية الحكومة - ضمن الإدارة الإسلامية - تتسع لتشمل تحمل مسؤولية حماية الأفراد - ومنهم المزارعين - من أى تهديد يمكن أن يجابه حياتهم أو ممتلكاتهم . غير أن الحكومة خلال العصر العباسي كما يبدو لم تقم بتنفيذ التزاماتها في هذا المجال باستمرار وبشكل يشمل جميع المواطنين إذ تتحدث المصادر عن الوسائل المتعددة التي اعتمدها الفلاحون وبقية الزارعين لحماية أنفسهم وممتلكاتهم من المعاملة غير العادلة والجشع الذي يتصف به جباة الضرائب المفسدون ، وكان الإلحاح واحدا من هذه الوسائل التي طبقها المزارعون<sup>(٢)</sup>.

وفي حالات معينة كانوا يلتمسون الخليفة أن يتدخل لضمان حقوقهم من خلال مجلس المظالم أو أنهم يلجأون إلى كبار رجال الدولة لحمايتهم . كما كان البعض منهم يقدم على تحويل صنف ملكية أراضيهم من ملك خاص إلى الوقف . أما عملية ارتشاء العمال وخياناتهم فقد كانت من الأمور المعروفة في المؤسسات الإدارية للدولة العباسية وكانت تسمى ( بالارتفاق ) أو ( الارتفاقات )

ويبدو أن وسائل مبتكرة ومتنوعة من طرق التعذيب قد طبقت بحق أولئك الذين لم تتح لهم أحوالهم المالية تطمين جشع وطمع العمال إلى حد أن البعض من المزارعين كانوا يضطرون إلى الإقلاع عن مواصلة زراعة أراضيهم يضطرون إلى تركها<sup>(٣)</sup>.

على أن ذلك لم يكن خافيا - كما يتوقع - عن السلطة المركزية في الدولة ، فقد أدان أبو يوسف صراحة تلك الوسائل الإرهابية البشعة المستعملة في سواد العراق يقول أبو يوسف : «<sup>(٤)</sup> فإنه بلغني أنهم يقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ويعلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة ، وهذا عظيم عند الله شنيع في الإسلام »<sup>(٥)</sup> . إن هذا النص الواضح يعكس طبيعة التعامل مع المزارعين يعكس الفساد الإداري وجشع المسؤولين من الجباة وأعوانهم ورجالهم . وفي إحدى الفترات الشاذة خلال القرن الثالث الهجري يبدو أن الالتزام بالنظام وحتى الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة قد جرى إغفاله وتجاوزه إذ أصبحت القوة هي الحكم الفصل كما أن الفوضى قد عمت أنحاء الدولة وبشكل خاص منطقة السواد<sup>(٦)</sup> ، ويشير ابن

ويوزودرت-أى-س . في مجلة (JESHO, vol. XII (1959, p. 139).

(٣) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج ١١ ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٤) أبو يوسف : الخراج ص ٦١-٦٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٦٢ .

(٦) اليعقوبي : تاريخ ، ج ٣ ص ٢١٨ ، السعودي : مروج

الذهب ، ج ٥ ص ١٠٦-١٠٧ ، وأنظر السدوري :

دراسات ص ٥٩ وما بعدها .

(١) الجهشباري : الوزراء والكتاب . ص ٣١٩ ، الدمشقي :

الإشارة . ص ٥٠ - ٥١ ، ٦٠ - ٦١ ، طيف -

بغداد ص ٢٢ .

(٢) ولزيادة المعلومات أنظر : الخوارزمي : مفاتيح العلوم

ص ٦٠ ، وانظر مادة ( حماية ) في دائرة المعارف الإسلامية

“Notes pour L’histoire de le Himaya “Me”langes

Louis massigmon, vol. I (1956), p. 257 ff.

وانظر كذلك 7 Lokkegaard, Islamic Taxation, p.

والمعتز حول الخلافة سنة ٢٥١ هـ تم إغراق منطقتين زراعتين مهمتين من المناطق الخصبة المحيطة ببغداد عمداً بغرض توفير الحماية الكافية لبغداد من أن يصلها الجنود الأتراك القادمون من العاصمة سامراء ، وكذلك من أجل الحصول على وقت كاف لغرض تقوية تحصينات بغداد<sup>(٤)</sup>.

وقد أعقب ذلك أن توجه كل من الخليفين المختصمين برسائل إلى عمال الخراج في الأقاليم يطلب فيها كل منهم توجيه واردات الجباية إليه . إن نتيجة هذا الصراع قد وقعت بشكل مباشر على كواهل المزارعين من مواطني المناطق القريبة من الصراع الذين هاجر قسم منهم بسبب الإغراق المتعمد لأراضيهم أو قرّ خوفاً من النتائج المتوقعة التي تترتب عن الصراع . أما بقية المزارعين فلا بد أنهم تأثروا إلى حد كبير بالإجراءات التعسفية في الجباية تحت وطأة ظروف المعارك أو الجوع المشحون بالاستعداد للحرب إضافة إلى الآثار السيئة المباشرة وغير المباشرة لحالة الصراع القائم . إن مثل هذه الأوضاع تعكس بوضوح غياب السياسة الواعية المستقرة لإزاء الزراعة والمزارعين<sup>(٥)</sup>.

تتداخل نهاية هذه الفترة المربكة والمضطربة مع بداية حركو الزنج الخطرة في منطقة جنوب السواد والتي بدأت في ٢٦ رمضان سنة ٢٥٥ هـ/ ٥ آب

الأثير إلى الفوضى وأعمال النهب والسلب التي كانت تجري علناً وفي ضوء النهار لأغلب قرى السواد وبشكل خاص لتلك القرى المجاورة للعاصمة بغداد . فقي شعبان سنة ٢٠١ هـ ( شباط ٨١٧ م ) سادت الفوضى القرى المحيطة بالعاصمة وفي يوم واحد - كما يذكر ابن الأثير - انتهت علانية وفي وضوح النهار جميع أموال سكان قرية قطربل التي كانت مركزاً لأحد أربعة طساسيح غنية التربة وافرة الزراعة كانت تحيط العاصمة بغداد . ومما هو جدير بالملاحظة أن الذين قاموا بهذا العمل المشين هم بعض عناصر الجيش العباسي<sup>(١)</sup>. وهكذا فإن للفرد أن يتخيل الصورة القائمة التي تعكسها طبيعة الأوضاع وكذلك الظروف المضنية الحالكة التي كان يقاسي منها المزارعون في ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>. ولقد جابهت الحكومة العباسية صعوبات كبيرة ووضع خطير خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، فقد بدأت حركات تمرد حصلت ضمن فترة السنوات التسع التالية لإغتيال الخليفة المتوكل على الله العباسي ، وقد تطور التسبب في الضبط العسكري إلى حالة فوضى شاملة ضربت صفوف الحرس التركي في مقر الخلافة الإسلامية وكانت الحكومة عاجزة تماماً عن إصلاح أحوال المزارعين حينذاك<sup>(٣)</sup>. وخلال فترة النزاع بين المستعين

(١) ابن الأثير : الكامل ج ٦ ص ١٢٣ .

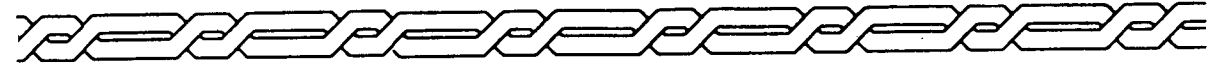
(٢) المصدر السابق ، ج ٦ ص ١٣٣ .

(٣) الطبري : تاريخ ج ٢ ص ١٥٥٦ ، ابن الأثير : الكامل ج ٧ ص ٥٥ ، ابن أبي الحديد : شرح ج ٨ ص ١٦٤ ، وأنظر : النوري : دراسات ص ٥٩ وما بعدها ، برنارد لويس : مادة

(٤) عباسيين » في دائرة المعارف الإسلامية - ط ٢ .

(٤) الطبري : تاريخ ، ج ١١ ص ٩٧ .

(٥) الطبري : تاريخ ج ١١ ص ١١٧ .



٨٦٩ م ) ، والتي استمرت أكثر من أربع عشرة سنة حيث انتهت <sup>(١)</sup> في الثاني من صفر سنة ٢٧٠ هـ / ١١ آب ٨٨٣ م ) ، وتحدث المصادر الإسلامية عن حركة تعاون واستجابة متبادلة بين قيادة هذا التمرد الخطر والشرس وبين غالبية سكان القرى في منطقة البصرة الذين انضموا إليها مع عدد كبير من الفلاحين والمزارعين من بقية قرى السواد <sup>(٢)</sup> ، كما تحدثت هذه المصادر عن انضمام عدد من السكان الذين ينتمون إلى أصول عربية إلى قيادة الزنج وتعاونهم معها لتحقيق ما تصبو إليه من احتلال لمدينة البصرة عام ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م <sup>(٣)</sup> .

إن التأييد الكبير الذي تحقق للتمرد الذي عرف في التاريخ باسم ( ثورة الزنج ) من قبل العديد من الطبقات الاجتماعية العاملة في الإنتاج الزراعي له دلالة في التعبير عن موقفهم إزاء السلطة ، إضافة إلى أنه يعكس مدى فشل الحكومة في حماية مصالح المزارعين من تعسف واستغلال الحياة <sup>(٤)</sup> .

وهكذا فبالإضافة إلى حالات الحرب المستمرة والمعارك المضنية التي كانت تدور رحاها في السواد والتي قضت على حالة الزراعة ومنعت إمكانية الاستفادة من الأرض وظروف الزراعة الأخرى

الملائمة فإن جشع جباة الضرائب وإرهابهم واغتصابهم للحقوق قد أدى إلى تركيز حالة الفقر المدقع الذي قاسى منه المزارعون وتسبب في إبرازه شعور الناس بأسبابه بوعي وإدراك متزايدين ، ولعل ذلك ما يفسر الأسباب الداعية إلى إصرار البعض من الفلاحين والمزارعين على الالتجاء إلى جميع حركات المعارضة بغض النظر عن المبادئ التي تدعو إليها أو الأذى الذي قد يصيبهم نتيجة ذلك . ويتحدث البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق عن عدد كبير من المزارعين البسطاء الذين قبلوا مبادئ القرامطة برضى وسعادة ، فلا غرابة بعد ذلك إذا ما انضموا إلى حركتهم التمردية في سواد العراق <sup>(٥)</sup> سنة ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م . أما الطبري ، الذي كان معاصراً لأحداث هذه الفترة فإنه أشار إلى حركة الإبادة التي باشرتها القوة العسكرية العباسية بقيادة بدر المعتضدي إزاء المتعاونين مع حركات التمرد ضد السلطة وكيف أن هذا القائد اضطر إلى إيقاف ذلك الإجراء الضروري لضمان الأمن تحت وطأة إحساسه بالأثر السيء الذي سينجم عن عرقلة الأيدي العاملة في الزراعة في سواد العراق في حالة استمرار جنده

(٤) الطبري : التاريخ ج ١١ ص ٢١٣-٢١٤ ، ابن الأثير : الكامل ج ٧ ص ٩٤-٩٨ ، ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج ٨ ص ١٤٩-١٦٤ وأنظر مادة « زنج » في دائرة المعارف الإسلامية - ط ١ ، الدوري : دراسات ص ٧٥ وما بعدها .

(٥) البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٤١ .

(١) يشير الطبري : الذي كان معاصراً للأحداث - إلى أن هذه الحركة استمرت ١٤ سنة وأربعة أشهر وستة أيام ، أنظر التاريخ القسم الثالث ص ٢٠٩٨ ، ونقل عنه ابن الأثير ج ٧ ص ٨١-٨٢ ، ١٧٠ ، ابن أبي الحديد - شرح نهج البلاغة ج ٨ ص ١٢٦ .

(٢) الطبري : تاريخ ج ١١ ص ١٨٠-١٨١ .

(٣) المصدر السابق ص ١٨٠ .



باجراءاتهم الصارمة هذه لإعادة النظام (١) . ولكن في جميع هذه الظروف فإن أحوال المزارعين لم تتحسن ، كما أن حالة البؤس والحرمان التي يقاسي منها الفلاحون لم يجر تفضادى استمرارها ولا الأضرار الناجمة عنها . كما أن الإجراءات الصارمة التي اتخذتها القوات العسكرية من أجل استعادة النظام وسيادة القانون قد أتت بنتائج عكسية فقد زادت من التذمر الواقع وأدت إلى دعم الفلاحين للتمرد القرمطي الثاني الذي حصل في سواد الكوفة سنة ٢٨٩هـ / ٩٠١-٩٠٢ م حيث جابهوا نتائج مشابهة لما حصل خلال التمرد الأول (٢) .

إن طبيعة هاتين الحركتين القرمطيتين والمبادئ التي أعلنها قادتها ودعوا إلى تطبيقها ، والدعم المخلص الذي قدمه الفلاحون لهما - على الرغم من كل المخاطر المحتملة والمتوقعة - يعكس الفشل الكبير الذي منيت به السلطة العباسية في الحفاظ على حياة المزارعين والفلاحين وحماية أموالهم أو على الأقل اشعارهم بإمكانية توفير مثل هذه الحماية في مقابل الفساد الإداري الضارب في المجتمع الريفي بشكل خاص عمقاً واتساعاً .

د. حسام الدين السامرائي

---

(١) الطبري : تاريخ (ق ٣) ص ٢٣٠٦ ، ابن الأثير :

الكامل ، الجزء ٧ ص ١٧٧ .

(٢) الطبري : القسم الثالث ص ٢٣٠٧ - ٢٣٠٩ .